S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/683
11 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية زائير تحياتها إلى رئاسة مجلس الأمن، وتتشرف بأن تبلغ اليها موقف زائير من مشروع القرار الذي تجري مناقشته في مجلس الأمن والذي يتعلق برفع الحظر الذي فرضه المجلس على الأسلحة.

استشهاد:

لقد أحاطت وزارة خارجية جمهورية زائير علما بمشروع القرار الجارية مناقشته في مجلس الأمن والمتعلق برفع الحظر عن إرسال الأسلحة إلى رواندا، وهو المشروع الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية، العضو الدائم في مجلس الأمن.

ولحكومة جمهورية زائير الملاحظات التالية على مشروع القرار هذا:

أولا - أن الفلسفة التي يتمخض عنها تمحيص مشروع القرار هذا هي أنه ينزع، في الواقع، إلى ما يلي:

(أ) رفع الحظر عن إرسال الأسلحة إلى رواندا؛

(ب) تقرير أو فرض الحظر ضد زائير والبلدان المجاورة لرواندا؛

وهذا النهج المتبع إزاء المشكلة ليس مقبولا لحكومة جمهورية زائير للأسباب التالية:

١ - أن أمن زائير وسلامتها الإقليمية وسيادتها هي المهددة اليوم، وليس أمن رواندا وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وذلك بسبب التأجج الذي يحدثه التدفق الكثيف للاجئين الروانديين الى أرضها؛

110895 110895 95-23795

٢ - أن رواندا هي السبب الأصلي للتوتر الشديد الذي يسود في المنطقة الفرعية لبلدان البحيرات الكبرى، والذي يمكن أن يتفاقم في أي لحظة، لأن هذا البلد يشجع حصول تدفق جديد للاجئين نحو زائير ويسد، في الوقت ذاته، طريق عودة اللاجئين الى رواندا مكرمين آمنين؛

٣ - إن رواندا لم تقم الدليل، إجمالا، على حسن نواياها في تنفيذ الالتزامات التي يلقيها عليها الاتفاق الثلاثي المبرم بينها وبين زائير ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المتعلق بإعادة اللاجئين الروانديين إلى وطنهم، والموقَّع في كنشاسا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛ وبوجه خاص في تنفيذ الالتزام المتعلق بإيجاد مناطق آمنة أو مناطق استقبال، داخل رواندا، لاستقبال لاجئي المخيمات الموجودة في زائير وللتكفل بإعادة اندماجهم وضمان أمنهم وكرامتهم؛

٤ - أن رواندا تبحث، بوضوح، عن حل مشاكلها المرتبطة بضيق إقليمها، واكتظاظها بالسكان فيها، وقلة أراضيها الزراعية، فضلا عن النزاعات الإثنية الموجودة فيها، على حساب جيرانها، وذلك بالعنف وبوسائل مخالفة لقواعد القوانين الداخلية والقانون الدولي، وخصوصا بإبعاد رعاياها لأسباب سياسية وعرقية ـ قبلية؛

ثانيا ـ ينبغي لمجلس الأمن، لكي يحقق أهداف إشاعة الأمن والسلام في المنطقة الفرعية للبحيرات الكبرى، أن يشجب انتشار الأسلحة التي تتداول الآن في منطقة تعتريها كل هذه الحساسية وتتعرض لتوتر شديد، وأن يتخذ تدابير صارمة للحد من ذلك، بدلا من أن يرفع الحظر المفروض على تزويد رواندا بالأسلحة وبالأعتدة الحربية الأخرى.

وينبغي لمجلس الأمن أن ينيط الأولوية بمسألة نزع أسلحة المليشيات وسائر العصابات المسلحة التي تجوب بلدان المنطقة الفرعية للبحيرات الكبرى عائثة فيها فسادا، وهو ما حصل مؤخرا في حديقة فيرونغا حيث عمدت عناصر من القوات المسلحة الرواندية السابقة الى قتل مجموعة من الإيطاليين العاملين لمنظمة "العالم العادل" غير الحكومية.

ثالثا ـ يمكن أن يساهم رفع الحظر المعتزم في اشتعال الحرب في المنطقة الفرعية للبحيرات الكبرى وشرق افريقيا.

وهو، بكل وضوح، مخالف لأهداف إشاعة الأمن والسلام التي يتوخى مجلس الأمن تحقيقها.

رابعا ـ لجميع هذه الأسباب، تقف حكومة جمهورية زائير الموقف التالي:

١ - تعارض رفع الحظر المفروض على تزويد رواندا بالأسلحة، لأنه سيساهم في تفاقم حالة الأمن المضطربة في المنطقة، ولأنه يحمل في طياته بذور الحرب؛

٢ - ترفض فكرة إعادة وزع المراقبين العسكريين في زائير؛

٣ - تكرر إبداء تأييدها لإنشاء لجنة تحقيق دولية، تحت رعاية الأمم المتحدة، لإجراء تحقيقات في تزويد القوات المسلحة الرواندية السابقة بالأسلحة، وللتثبت مما يمكن أن يكون عليه واقع أنشطة زعزعة الاستقرار المزعومة. ولعل هذه اللجنة تشرف على قيام القوات النظامية بنزع أسلحة العصابات المسلحة وذلك في رواندا وزائير وبوروندي وأوغندا، الخ.

٤ - تتعهد بتقديم العون الى لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة؛

٥ - تؤكد للمجتمع الدولي برمته، ومجلس الأمن، أن استقرار أي من دول افريقيا الوسطى عموما، والمنطقة الفرعية لبلدان البحيرات الكبرى خصوصا، لن يزعزع من جانب زائير ولا انطلاقا منها، وعلى وجه الخصوص بمعونتها.

كنشاسا، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥
(توقيع) نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية
المحامي كاماندا وا كامندا

انتهى الاستشهاد

وستكون البعثة الدائمة لجمهورية زائير ممتنة لكم جدا لو تكرمتم بنشر هذه المذكرة الشفوية بصفتها من وثائق مجلس الأمن.